



اسم المقال: العلاقات العراقية - الأردنية بعد عام 2003 وآفاقها المستقبلية

اسم الكاتب: م.د. اياد عبد الكريم مجيد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/6982>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 18:56 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



العلاقات العراقية-الأردنية بعد عام ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية

المدرس الدكتور

اياد عبد الكريم مجيد(*)

المقدمة

يشكل الحديث عن العلاقات العراقية - الاردنية بعد عام ٢٠٠٣، امتداداً لتلك العلاقة التي بدأت مع تأسيس كلتا الدولتين، فضلاً عن ان الصلات والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية بين الشعبين تضرب بجذورها في اعماق التاريخ. وعلى مدى عقود طويلة مثل العراق والاردن أنموذجاً للعلاقة المتوازنة والدائمة محوراً أساسياً وفاعلاً في محيطهما الاقليمي والعربي على حد سواء، ومع بداية تشكيل النظام الاقليمي العربي في عشرينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا، شهدت العلاقات العراقية العربية تقلبات وانعطافات كبيرة بدءاً من تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ الى الوقت الحاضر، ولعل العلاقات العراقية الأردنية احدى تلك العلاقات التي شهدت خلال مسيرتها الطويلة احداثاً وتطورات مؤثرة، القت بظلالها على طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين.

ولعل المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية بشكل خاص والشرق الاوسط بشكل عام هي مرحلة تاريخية مهمة وغير مسبوقه، لعل ابرزها احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وهو الحدث الاكثر اهمية وخطورة كونها سابقة خطيرة لم تحدث في التاريخ الحديث ان تتعرض دولة عضو في الجامعة العربية ومنظمة الامم المتحدة لاحتلال من قبل دولة او مجموعة دول اخرى تحت ذرائع أثبتت الجوانب المادية والمعنوية بطلانها وعدم صحتها لاحقاً، ولم تقتصر خطورة الامر على احتلال العراق وتداعيات هذا الاحتلال عليه، محلياً واقليمياً ودولياً، فحسب، بل ان خطورته وتبعاته

(*)مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

تفضيلية او تصدير سلع زراعية وصناعية محلية اردنية للعراق. واستمرت هذه النظرة لتساهم في مزيد من التباعد، ولكن مرور السنين وماحصل من احداث وتجاذبات لم يستطع اي طرف محو او انكار حقائق تاريخية، بأن اعتمادهما المشترك على بعضهما في الكثير من الميادين واهمها الاقتصادية والسياسية، هو اسهل واوفر واكثر فائدة لشعبي البلدين، من اختيار بديل اخر. كما أن ما فرقته الاحداث المؤسسة والسياسات الخاطئة، جمعه الواقع والحقائق على الارض، فمئات الالوف من العراقيين يعيشون ضمن ارض المملكة الاردنية، إذ يمكن القول ان الكثير من العراقيين، وبسبب عدم الاستقرار الداخلي، هاجروا واعداد كبيرة الى الاردن وان هذه الهجرة لم تبدأ مع احداث العام ٢٠٠٣ ، وانما تعود الى العام ١٩٨٠ ابان الحرب الايرانية العراقية ثم تلتها حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، هذا الكم الهائل من العراقيين، من المؤمل ان يكونوا في طليعة من يعيد بناء الجسور الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين البلدين وذلك لما يمتلكونه من خبرة وعلاقات متنوعة ومعرفة مكتسبة بمرور السنين، بما يسهم في زيادة فرص التواصل بين البلدين. وختاماً يعلمنا التاريخ، وخاصة في منطقتنا العربية، ان الاختلاف والتباعد بين البلدان القريبة من بعضها يبدأ بمحاولة نظام معين فرض ارادته او اراءه، خارج حدوده وعلى الدول المجاورة، ويقابل ذلك بالرفض غالباً الذي يخلق المشاكل والبغض بين الشعوب، وبقدرة تعلق الامر بالعلاقات العراقية الاردنية فأنا نستطيع القول بان كليهما، وضمن فلسفة الحكم والدستور فيهما، قد تجاوزا هذا المفهوم الى الاهتمام بالشؤون الداخلية، وغلبة مبدأ عدم التدخل السياسي لمصلحة علاقات طبيعية المهدف منها خلق الامن والاستقرار، وما يوفره التعاون من فائدة مشتركة للطرفين.

فرضية الدراسة

وعليه فان فرضية الدراسة تقوم على اثبات "أن العلاقات العراقية الاردنية بقيت مستمرة رغم حالات التوتر وعدم الاستقرار التي شهدتها تلك العلاقة على مدى مراحلها المختلفة".

اهمية الدراسة

تستمد الدراسة اهميتها كونها تعالج احدي اهم الموضوعات على الساحة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، الا وهي علاقات العراق الخارجية وبشكل خاص مع دول الجوار الاقليمي لا سيما الدول التي لها علاقات تاريخية طويلة معها ومنها الاردن، الذي يرتبط مع العراق

بروابط تاريخية واقتصادية واجتماعية وثقافية مشتركة تمارس تأثيرها على طبيعة تلك العلاقة في علاقة تأثير وتأثر متبادل.

منهجية الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على مناهج عديدة لاجل الوصول الى النتائج المرجوة، فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي الذي ساعدنا في الوقوف على اهم المحطات التاريخية في سياق تطور العلاقات العراقية الاردنية، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي الذي ساعدنا في الخروج برؤية حول طبيعة تلك العلاقة خلال مراحل الدراسة، واخيراً فقد اعتمدنا على المنهج المستقبلي لاجل اعطاء صورة مستقبلية حول ما ستؤول اليه العلاقات الثنائية خلال السنوات القادمة.

هيكلية الدراسة

ولاجل اثبات صحة الفرضية فقد تم تقسيم الدراسة على مقدمة وخاتمة وثلاثة مباحث هي: المبحث الاول تناول العلاقات العراقية الاردنية قبل عام ٢٠٠٣. وتعرضنا في المبحث الثاني: للعلاقات العراقية الاردنية بعد عام ٢٠٠٣. اما المبحث الثالث: فقد خصص لدراسة الافاق المستقبلية لتلك العلاقة.

المبحث الاول

العلاقات العراقية الاردنية قبل عام ٢٠٠٣

تاريخياً، تعود جذور العلاقات العراقية الاردنية الى عقد العشرينيات من القرن الماضي، إذ حكمت العائلة المالكة الهاشمية العراق ابتداءً من العام ١٩٢١ و١٩٥٨، ففي العراق كان الملك فيصل الأول بن الحسين بن علي ملكاً على عرش العراق، وفي الوقت نفسه كان أخوه الامير عبد الله الأول بن الحسين اميراً على امارة شرق الأردن. ومنذ ذلك التاريخ نشأت علاقة خاصة وقوية بين البلدين نتيجة للعلاقة الخاصة التي كانت تربط بين العائلتين المالكتين، وبعد مرور السنين تطورت تلك العلاقة إلى وحدة سياسية (الاتحاد العربي)، عام ١٩٥٨، لكن سرعان ما انتهت تلك الوحدة الى نهاية دموية بعد اشهر من قيامها عندما أطاحت ثورة عبدالكريم قاسم بالملك الملكي في العراق، إذ قُتل فيه الملك فيصل الثاني بن غازي وخاله الوصي على العرش والرجل القوي في العراق عبد الإله بن علي بن الحسين.

لقد مرت البدايات الاولى لهذه للعلاقات العراقية الاردنية بمراحل من الانكماش والتوتر بسبب ماكان يطرحه الامير عبد الله اذناك من مشاريع لقيام اتحاد بين الاردن والعراق في بداية عشرينيات القرن الماضي عندما تأسست إمارة شرق الاردن عام ١٩٢١ بقيادة الامير عبد الله بن الحسين ومنحت استقلالها في العام ١٩٤٦ من قبل بريطانيا كدولة مستقلة، وضمت اليها الضفة الغربية بعد احتلال فلسطين عام ١٩٤٨، اقترح الامير عبد الله في أيلول ١٩٤٦ مشروع الوحدة بين العراق والاردن على ان يتولى هو العرش ويكون الملك فيصل الثاني ملك العراق ولياً للعهد. أو ان يرتقي الامير عبد الله عرش الاردن وفلسطين ويتولى فيصل عرش العراق، ثم ينتقل العرش من بعده الى فيصل.^١

الا ان هذا المشروع كان قد جوبه بمعارضة شديدة في حينه، من قبل كل من سوريا ولبنان والجامعة العربية، مما اضطرت الحكومة الاردنية الى اجراء تعديل على المشروع من خلال تقديم اقتراح ينص على تحقيق الاتحاد بين البلدين على ان يتم ذلك على مراحل، لكن على الرغم من ذلك فان المشروع قد واجه ايضاً معارضة قوية كان اشدها معارضة الساسة العراقيين الذين اعلنوا رفضهم القاطع للمشروع لان تحقيق الاتحاد بالطريقة المشار اليها قد يؤدي الى تبعية العراق للسياسة الاردنية من جهة وتأييداً لتوجهات الاردن الرامية الى توسيع سلطان المملكة. ونتيجة لهذه المعارضة تقلص المشروع ليصبح معاهدة تحالف وأخوة وقعت في ١٤ / نيسان / ١٩٤٧. الا انه رغم ذلك، فأن المعاهدة جوبهت ايضاً بمعارضة شديدة من قبل الاحزاب العراقية، منها حزب الاتحاد الوطني وحزب الاستقلال، وفي حزيران عام ١٩٥٠ جدد الامير عبد الله مشروعه للاتحاد بين البلدين بعد ان وجد ان الفرصة مؤاتية نتيجة لفشل مساعي العراق في الاتحاد مع سورية.^٢

ولم تختلف فكرة الاتحاد هذه المرة عن المرات السابقة، إذ انها جاءت بالطروحات نفسها التي قدمها الملك عبدالله سابقاً، كما ان جميع القوى الوطنية في العراق لم توافق على مشروع

١. سعد ابو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٠، ص- ص ١٧١-١٨٧.

٢. سهيلا سليمان الشلبي، العلاقات الاردنية البريطانية ١٩٥١ - ١٩٦٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦، ص-ص ١٠٧-١١٧.

الاتحاد اعتقاداً منها بأنه اتحاد لضرب اية ثورة تحريرية في البلدين. وعلى أثر اغتيال الملك عبد الله في ٢٠ تموز عام ١٩٥١ ازدادت الاصوات الداعية لضم الاردن الى العراق فناشدت القوى السياسية الجهات العراقية التي يعينها الامر ضرورة العمل على توحيد البلدين، الا أن الجانب العراقي لم يتخذ اي اجراء لتحقيق هذه الدعوة بسبب موقف بريطانيا المعارض انذاك لأي نوع من انواع الاتحاد البلدين، على اثر اغتيال الملك عبد الله توج ابنه الامير طلال ملكاً على الاردن ولأسباب صحية لم يتمكن من الاستمرار في الحكم فأعفي من منصبه في ١١ / آب / ١٩٥٢ ليتولى الحكم ولده الملك الحسين بن طلال الذي ركز جهوده على تحديث الدولة وتغيير طابعها العشائري والبدوي الى دولة مدنية يسودها حكم ونظام المؤسسات بالاعتماد الكامل سياسياً واقتصادياً على بريطانيا.^١

وتميزت السنوات الاولى من حكم الملك الحسين بن طلال بزيادة الحريات الدستورية واتساع الديمقراطية في البلاد فنشطت تبعاً لذلك قوى المعارضة واستطاعت الوصول الى السلطة في العام ١٩٥٦ لتشكل الحكومة برئاسة سليمان النابلسي وهو ما ادى بالنتيجة الى ازدهار وتنامي العلاقات الأردنية مع مصر الناصرية على حساب علاقتها مع العراق، ونتيجة لذلك بدأ العراق ينظر للاردن بعين الريبة والشك والحذر مما جعل العلاقات بين البلدين يصيبها الانكماش والتفوق ولم تستمر هذه المرحلة طويلاً خاصة وان بريطانيا والغرب بدءا بالضغط على حكومة الاردن لاجل اعادة العلاقات الى مسارها الأول وهذا ما دفع بالملك الحسين بن طلال بالخروج على الحكومة والمعارضة، بسبب الضغوط الدولية والظروف الاقتصادية وتنامي الخطر الاسرائيلي، لتعود العلاقات بين البلدين الى سابق عهدها وتتوج بالاتحاد العربي بينهما.^٢

واستمرت المساعي الداعية الى الاتحاد بين البلدين حتى مع مطلع العام ١٩٥٨، إذ تأسس ما سُمي بـ((الاتحاد الهاشمي))، كرد على قيام الوحدة بين مصر وسوريا إثر العدوان الثلاثي

^١ ناصر الدين نشاشيبي، من قتل الملك عبدالله؟، شركة دار الكويت للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٠، ص ٥٤.

^٢ سهيلا سليمان الشليبي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

على مصر في العام ١٩٥٦. فقد رفض البلدان الاعتراف بالوحدة وتجنب السفيران العراقي والاردني تقديم اوراق اعتمادهما لكي لا يكون ذلك اعترافاً قانونياً بالوحدة.^١

وفي ١١ / شباط / ١٩٥٨ غادر الملك فيصل الثاني بغداد مع وفد رسمي رفيع المستوى الى عمان للتباحث والحوار بشأن الاتحاد. وفي ١٤ من الشهر نفسه صدر بيان مشترك اذيع من محطتي بغداد وعمان يعلن قيام ((الاتحاد العربي)) ولم تستمر نشاطات الاتحاد سوى اشهر عديدة بسبب قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق.^٢

ومع قيام النظام الجمهوري في العراق دخلت العلاقات العراقية الاردنية مرحلة جديدة تميزت بالتطور والتعاون والاستقرار تارة والتوتر والتأزم تارة اخرى، فبعد اعلان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وقيام النظام الجمهوري فيه، دخلت العلاقات الثنائية مرحلة القطيعة بسبب قرار الحكومة العراقية بالانسحاب من الاتحاد العربي ومقتل العائلة المالكة في العراق في اعقاب الاحداث التي رافقت احداث الثورة. لذلك فقد اضطرت العلاقات بين البلدين بشدة، خاصة بعد ان قام كل بلد منهما باحتجاز ممتلكات وموظفي البلد الاخر داخل اراضيه ورافق ذلك حملات اعلامية مضادة بينهما.^٣

ونتيجة لوساطات ومباحثات عديدة، فقد شهد نهاية العام ١٩٦٠، عودة العلاقات الثنائية التي شهدت انفتاحاً كبيراً، إذ تم فتح الحدود من جديد بين البلدين بعد ان اغلقت اعقاب الثورة، كما واستؤنفت الاتصالات السلوكية واللاسلكية بينهما واعيد العمل بالاتفاقيات التجارية المعقودة بينهما سابقاً. واعيد التمثيل الدبلوماسي بين البلدين في ١٩ / كانون الاول / ١٩٦٠، إذ اعطت هذه التطورات مؤشراً على تحسن العلاقات الثنائية بشكل ملحوظ، غير انها ما لبثت ان تأزمت من جديد في السنوات التي تلت هذا التاريخ بسبب موقف الحكومة الاردنية المؤيد

١. الحسين بن طلال، مهنتي كملك: احاديث ملكية، ترجمة غالب عارف، الشركة العربية للطباعة والنشر، عمان- الاردن، ١٩٧٨، ص ١٦٣.

٢. تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر: بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى اواسط ٢٠٠٢، (ترجمة: زينة جابر ادريس)، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦، ص- ص ٢٠٣-٢٠٤.

٣. محمد حسن خدوري، المشاريع الوحدوية العربية ١٩٢١- ١٩٨٨، عمان، ١٩٩٠، ص ١٠٥.

المتثلة في احتمال قطع المنافذ الحدودية للعراق مع تركيا نتيجة لاضطراب الاوضاع في الشمال ولضآلة وعدم كفاية الموانئ العراقية في الجنوب واحتمال تعثر العلاقات مع سوريا.^١ واستمر الشد والجذب في العلاقات الثنائية، ففي ايلول من العام ١٩٧٠، شهدت الاردن احداث دامية تمثلت بالمواجهات المسلحة التي اندلعت بين فصائل المقاومة الفلسطينية المقيمة في الاردن من جهة، والقوات المسلحة الاردنية من جهة اخرى، وهو ما دفع الحكومة العراقية الى تأسيس (جبهة التحرير العربية) التي دعت العراقيين والعرب للتطوع والانضمام اليها بوصفها ممثلاً حقيقياً للشعب الفلسطيني من اجل تحرير فلسطين. ونتيجة لذلك فقد شاب العلاقات العراقية الاردنية المزيد من التوتر وعدم الاستقرار، في حين بقيت العلاقات التجارية والاقتصادية على وضعها الطبيعي.^٢ ثم شهدت تلك العلاقة انعطافة جديدة في مسيرتها، عام ١٩٧٣، إذ تم اعادة العلاقات السياسية بين البلدين بسبب موقف العراق الداعم، عسكرياً واقتصادياً للجهة الشرقية (سوريا- الاردن- لبنان) لمواجهة اسرائيل. غير انه، وبعد توقف الحرب وقبول الحكومات العربية بقرار وقف اطلاق النار، عادت العلاقات الى ما كان يسودها من شكوك وحذر وترقب وتدهورت العلاقات بشكل اكثر مع سعي الجانبين العراقي والسوري لاعلان الوحدة بينهما في العام ١٩٧٨.^٣

في عام ١٩٧٩ توترت العلاقة الودية بين سوريا والعراق بعد المؤامرة المزعومة ووصلت الى مرحلة القطيعة، بعد ان اتهمت الحكومة العراقية النظام السوري بالتخطيط لانقلاب عسكري يطيح بنظام الحكم في العراق بالتنسيق مع بعض اعضاء القيادة في حزب البعث في العراق، وقد مثل هذا التطور بداية لمرحلة جديدة من العلاقات المتطورة والجيدة للعراق مع المملكة الاردنية على حساب علاقته مع سوريا التي تدهورت بسبب تلك الاحداث. وقد ازدهرت العلاقات العراقية الاردنية بشكل اكبر مع نشوب الحرب الايرانية العراقية في ٤/ايلول/١٩٨٠، وذلك نتيجة

١. احمد يوسف احمد، الصراعات العربية - العربية (١٩٤٥ - ١٩٨٠) دراسة استطلاعية، الطبعة الثانية، مركز دراسات

الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٥٥.

٢. سعد ابو دية، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢.

٣. تشارلز تريب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨١.

لوقوف الاردن الى جانب العراق في تلك الحرب، اذ قامت الاردن، في حينه، بتزويد العراق بكل ما يحتاجه من دعم سياسي وعسكري واقتصادي واعلامي، وفي المقابل قام العراق بتقديم الدعم والمساعدة للاردن من خلال خفض اسعار النفط العراقي المصدر الى الاردن فضلاً عن تصدير كميات من النفط دون مقابل بالاضافة الى منحه الكثير من الاعانات المالية الضخمة، لذلك فان حقبة الثمانينيات من القرن الماضي كانت بمثابة الحقبة الذهبية للعلاقات بين البلدين فيغداد لاقت الدعم الكامل من عمان في حربها ضد طهران، وصلت الى حد مشاركة العاهل الاردني الراحل الملك الحسين المشهورة في اطلاق قذائف المدفعية على القوات الايرانية على جبهات القتال بين البلدين، كما شهدت ايضا تنازل العراق عن مساحة ٦٠ كم من اراضيه للاردن بموجب ترسيم جديد للحدود، واستمر هذا الحال طول تلك المدة حتى توج في العام ١٩٨٩، اي بعد انتهاء الحرب الايرانية العراقية، بقيام اتحاد رباعي ضم كل من العراق ومصر والاردن واليمن عُرف بمجلس التعاون العربي، غير ان هذا الاتحاد لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما اتحار بعد اشهر معدودة بسبب دخول القوات العراقية للكويت في ٢/٨/١٩٩٠، واندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١^١

ولقد امتازت العلاقات الثنائية عقب تلك الاحداث بالاستمرارية، ففي الوقت الذي وقفت فيه الاردن مع العراق قامت معظم الدول العربية بالوقوف ضد العراق وبالضد من الموقف الاردني، الذي تحمل جراء هذا الموقف الكثير من النتائج والعواقب الوخيمة على الاقتصاد الاردني، اذ قامت العديد من الدول التي كانت تدفع معونات الى الاردن ومنها الكويت، بعد خروج القوات العراقية، منها بايقاف معوناتها المالية والاقتصادية التي كانت تُدفع للاردن في الوقت نفسه الذي قامت فيه بترحيل نحو ٣٠٠ الف اردني كانوا يعملون في الكويت، ونتيجة لذلك وجدت الحكومة العراقية نفسها مضطرة لتعويض الاردن عن هذه الخسائر بسبب موقف الاردن السياسي المساند له.

١. صلاح قبضايا، عاصفة الصحراء، الشركة السعودية للابحاث والتسويق الدولية، لندن، ١٩٩١، ص-١٦٠-١٦١. كذلك ينظر: جاريث ستانسفيلد، العراق: الشعب والتاريخ والسياسة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩، ص ١٤٠.

كما وتحملت الاردن عبء أكثر من (٤٠٠) الف عراقي هاجروا الى الاردن بحثاً عن عمل منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، خاصة بعد ان اصدر مجلس الامن قراره رقم ٦٦٠، الذي شجب فيه اجتياح القوات العراقية للكويت، تبعه في ٦ / آب / ١٩٩٠، قراره المرقم ٦٦١ بفرض الحصار الاقتصادي على العراق وهذا ما عمق تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي خاصة ان قوات التحالف كانت قد دمرت معظم البنى التحتية واعاققت حروبه السابقة عمليات التنمية كافة فيه، وعلى اثر ذلك انتشرت البطالة وسوء الخدمات وتردي الواقع الصحي وارتفعت معدلات الجريمة والتضخم والمهجرة.^١

وخلال هذه المرحلة (١٩٩٠ - ٢٠٠٣) ازدهرت العلاقات العراقية الاردنية، اذ اصبحت الاردن العمق الاقتصادي والتجاري للعراق من خلال الاعتماد على ميناء العقبة الاردني للتبادل التجاري، وكان الاردن يحتل المركز الرابع من بين الدول التي تتعامل اقتصادياً مع العراق بداية فرض الحصار لكنها تراجعت الى المركز (٢١) بعد قيام بعض الدول العربية والمجاورة والبعيدة بفتح آفاق تعاون جديدة مع العراق خاصة بعد موافقة العراق على مشروع الامم المتحدة الذي عُرف بمذكرة - النفط مقابل الغذاء- ومع ذلك بقي العراق المصدر الرئيس لتمويل الاردن بالنفط. إذ عادت مرحلة من التحالف السياسي والإستراتيجي والتعاون الشامل بين البلدين حتى ارتبط الاقتصاد الأردني بالسوق العراقية ونشأت مصانع كثيرة في الأردن قائمة كلياً على تلبية حاجات السوق العراقية، وصارت مدينة العقبة الأردنية على البحر الأحمر الميناء الرئيس للواردات العراقية، وقدم العراق معونات وتسهيلات كبيرة للأردن والأردنيين كالمناح التعليمية والنفط والمعونات المالية المباشرة والأفضلية في الاستيراد.^٢ ولم يعكس صفو العلاقات العراقية الأردنية العراقية الا عندما هرب صهر الرئيس العراقي حسين كامل إلى الأردن عام ١٩٩٦، فضلاً عن استقبال قسم من المعارضة العراقية مما أثار غضب الحكومة العراقية في حينه، لكن العلاقات بقيت تسير

١. عبدالاله بلقزيز، احتلال العراق وتداعياته: عربياً واقليمياً ودولياً (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٤، ص-ص ٢٤٣-٢٤٦.

٢. الاردن يطلب من العراق تمديد مدة تزويده بالنفط وزيادة كمياته، صحيفة القدس، العدد ٦٠٠٦، ٤/ كانون الثاني ٢٠٠٨، ص١٤.

ضمن ضوابط محسوبة واعتماد متبادل، فالعراق لا يستطيع التخلي عن منفذه الوحيد على العالم الخارجي في مقابل استمرار العراق بسياسة النفط المدعوم المقدم الى الاردن والذي رفع عن كاهلها بعض الاعباء الاقتصادية، وشهدت العلاقات الداخلية الأردنية توتراً بسبب هذه التحولات في السياسة الأردنية، فقد عارضت أحزاب المعارضة المواقف الجديدة، وقامت مظاهرات شعبية واحتجاجات واسعة في الأردن وبخاصة في مدينة معان جنوب الأردن، وفي المساجد والمناسبات السياسية والعامية في العاصمة الأردنية عمان. وكان يقود هذه التحولات الكبيرة شخصيات سياسية نافذة في السياسة الأردنية أهمها مدير المخابرات العامة السابق سميح البطيحي، وعبد الكريم الكباريتي الذي كان وزيراً للخارجية في حكومة الأمير زيد بن شاعر عام ١٩٩٥ عندما جرت في الأردن ترتيبات استقبال المعارضة العراقية والاتصال بها ثم عين رئيساً للوزراء، وقاد تحولات في السياسات الأردنية تجاه العراق اتسمت بالعداء والتوجه نحو السياسات الأمريكية تجاه المنطقة وإعادة العلاقات والمواقف السابقة مع الكويت ودول الخليج.^١

وبعد وفاة الملك حسين وفي السنة الأولى من حكم الملك عبد الله الثاني كان (سميح البطيحي) مدير المخابرات من أهم رجال الحكم والإدارة حول الملك، والذي عُرف عنه ميوله، وعلى نحو غير مسبوق، في التنسيق مع الولايات المتحدة في العمل المضاد للعراق وأكثر بكثير من السياسات الأردنية السابقة، ويظن أن هذا الموقف كان من أهم أسباب إقالة البطيحي وتكليف رئيس الوزراء انذاك (علي أبو الراغب) بإصلاح هذه العلاقة وترميمها، إذ استطاع ان يعيد السياسة الأردنية إلى وضع جديد مختلف عما كان عليه الأمر قبل عام ١٩٩٦.

وباختصار فإن الأردن سعى خلال تلك المرحلة لأن تكون سياساته متفقة مع الموقف العام العربي وبخاصة الدولتان الرئيستان في النظام العربي، انذاك، وهما السعودية ومصر، ولم يكن يريد أن يندفع إلى موقف متطرف يميناً أو يساراً.

^١. سميح صادق، العراق والعرب: وجهات نظر وتحليل، دمشق، ٢٠٠٠، ص ١٥٢.

المبحث الثاني

العلاقات العراقية الاردنية بعد عام ٢٠٠٣

إن أي مراجعة تاريخية للعلاقات بين الأردن والعراق ستكشف عن أن هذه العلاقات كانت دوماً أقوى من أي رياح مهما كانت شدتها. والحكومات الأردنية المتعاقبة والشعب الأردني كانوا ولا يزالون مدركين أن العراق يعد الظهير القوي للسياسة والاقتصاد الأردنيين، فضلاً عن أن العراق هو البلد الذي يمثل العمق الاستراتيجي للأردن عندما تحيط به المخاطر. ولقد لعبت حكمة الحكومة الاردنية دوراً أساسياً في تحقيق مثل هكذا مفاهيم مستفيدة من الانتماء القومي العربي للعراق، هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان الوضع في الجانب العراقي مختلف قليلاً، فالعراق بوصفه الدولة الأكبر والأكثر قدرة على المستوى السكاني والاقتصادي والعسكري على صعيد دول المشرق العربي، كان يشعر أن من واجبه تقديم المساعدة لأشقائه العرب. مثل هذه المساعدات ارتبط تقديمها بأوضاع العراق الداخلية وموقف الدول العربية من قضايا العراق والقضية الفلسطينية التي كانت تحتل اولوية في فلسفة النظام العراقي ابان حكم حزب البعث، وحتى هذا العامل الأخير تراجع حجم تأثيره خصوصاً بعد انشغال العراق بحربه مع إيران.^١

وفي ظل هذه المصلحة المتبادلة تشكلت العلاقة الأردنية العراقية واستطاعت الاستمرار طوال هذه السنين. لكن كان كل من العراق والأردن على موعد جديد مع التاريخ، بحيث قلبت الصفحة بينهما تماماً مع تغير أطراف المعادلة العراقية، ووجود أطراف خارجية تطمح إلى بناء جديد في العراق، حتى لو اقتضى الأمر قلب صفحة التاريخ في العلاقات العراقية مع العالم العربي، والأردن تحديداً.

ومع التغيير الذي حصل في النظام السياسي العراقي فقد وصلت الى السلطة أحزاب عراقية ذات توجهات وافكار ناقمة، نوعاً ما، على الدور السلبي للحكومات العربية ومنها الحكومة الاردنية، في التعامل مع الشعب العراقي ابان حكم النظام العراقي قبل الاحتلال، وقد أصبح لهذه الاحزاب دور أساس ومهم في تشكيل المعادلة الداخلية العراقية ودور أكثر أهمية في رسم سياسة العراق الخارجية مع العرب بعد عام ٢٠٠٣. وقد تزامن ذلك مع تنامي ادوار

^١. جريدة البيان الاماراتية، العدد الصادر في ٣/٩/٢٠١٠، ص ٦.

لاطراف غير عربية ذات طموحات تاريخية في العراق والمنطقة، التي ما فتئت تخرج بين الفينة والأخرى بتصريحات تؤكد على حقوقها التاريخية في العراق لاسيما ايران وتركيا، وهذا ما دفع بالأطراف العربية (ومن ضمنهم الأردن) التعامل معها كمحدد أساس في العلاقة مع العراق، إذ إن هذه التوجهات الجديدة للقيادة العراقية الجديدة أثارت مخاوف الأردن وقيادته، وتنامى الخوف أكثر عندما تجاهلت الإدارة الأمريكية مخاوف حلفائها أو شركائها في المنطقة ورفضها الاستجابة إلى نصائح قدمت لها من جانبهم، مثل تأجيل الانتخابات التي أجريت في شباط ٢٠٠٥ لمدة ستة أشهر، ثم رفض الأخذ بنصائحهم في عدم الاستعجال بإقرار الدستور في ظل استمرار مقاطعة أطراف عراقية كبيرة.^١

لذلك فاننا نجد السياسة الاردنية تجاه العراق بعد الاحتلال الامريكى له، قد اتخذت موقفاً حذراً إزاء التطورات التي شهدتها العراق منذ بدأ الاحتلال. فقد انتهجت سياسة بعيدة عن تحديد أي إستراتيجية واضحة المعالم ما دام المشهد السياسي في العراق ما زال، من وجهة نظرها، لم يكتمل بصورة نهائية، لذا فقد اقتصر دور الاردن على مراقبة الأوضاع عن بعد دون التورط بمخاطرة غير محسوبة النتائج والعواقب.^٢

فالأردن تدرك جيداً بحكم التاريخ والجغرافيا حقيقة ما يجري بالعراق وهي قادرة على رسم مصالحها وتحقيقها بصورة مناسبة لكن إمكانياتها المحدودة تقف حائلاً دون تحقيقها لمديات نهائية، وعليه شهدنا دوراً أردنياً في العراق في إطاره الجماعي أكثر من كونه فردياً (رغم وجود هذا الدور وإن كان بصورة محدودة)، ألا ان السياسة الأردنية اخذت تتجه تدريجياً للخروج من مأزق الإمكانيات المحدودة للتغلب عليها طالما أن تداعيات الملف العراقي أخذت تلقي بظلالها على الواقع الاردني فارضة أجندة واقعية لا يمكن التغاضي أو السكوت عنها، فالملف الأمني أبرز ما يؤرق الحكومة والشعب الأردني على حد سواء نظراً لارتباطاته المتعددة، بدءاً بالحراك الاقتصادي وصولاً إلى الاستقرار السياسي.

١. صحيفة العرب الاسوعي القطرية، العدد الصادر في ٢٨/٨/٢٠١٠، ص ١٦.

٢. الدور الإقليمي للأردن واتجاهات التحول، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد ٥٣، عمان / الاردن، خريف ٢٠١٠، ص ٤٣.

بعد استضافة الأردن لرئيس الإدارة المدنية الأمريكية في العراق (بول بريمر)، ومما زاد الأمر غموضاً تصريح رئيس الوزراء الاردني حينما سئل عن الموقف الاردني من الاحتلال قائلاً "أن للأردن مصالح في العراق وملفات معلقة".¹

وفي هذا الاتجاه يمكن معرفة الموقف الأردني تجاه العراق بأحدى السيناريوهات الآتية :

١. أن الموقف الأردني واضح ومحدد وهو الاعتراف الفعلي والحقيقي بمخرجات الاحتلال الأمريكي للعراق، والتعامل معها، مع حرص المملكة على عدم إظهار ذلك إعلامياً من خلال إيجاد حالة من الضبابية والتصريحات والتي يمكن تأويلها لاكثر من تفسير. وهذا الاتجاه القوي في تفسير السلوك الأردني يؤيده العديد من الشواهد أبرزها توافق السياسة الأردنية مع السياسة الأمريكية، وحرصها على ان تلعب الاردن دوراً محورياً في الأجنحة الأمريكية، ويتوافق هذا مع الموقف الاردني الرسمي من الحرب على العراق والذي كان فيه ضبابية كبيرة حول وجود القوات الأمريكية وحجمها ووظيفتها في الأردن، والذي تبين فيما بعد، من خلال تسريبات الساسة الأمريكان، من أن الأردن كان حليفاً كاملاً للقوات الأمريكية الغازية للعراق.

٢. أن هناك عدم تعريف وتحديد دقيق للموقف الاردني من الحكم العراقي الجديد، والاحتلال الأمريكي الأمر الذي أنتج التضارب بين تصريحات المسؤولين الأردنيين.

٣. أن الأردن يسعى إلى إرضاء أطراف المعادلة الإقليمية، في ظل حالة الغموض الإقليمي الموجودة، دون أن يحدد موقفه النهائي من مسائل جوهرية وفي مقدمتها شرعية الاحتلال.

وبعد احتلال العراق بعام، ولاجل إدارة الامور في العراق، فقد تم تأسيس مكتب البعثة المؤقتة للبنك الدولي في عمان بعد ان تم التوقيع على اتفاقية بين البنك الدولي ووزارة التخطيط والتعاون

¹. محمد سليمان، ضبابية السياسة الأردنية المعلنة تجاه العراق.

مع إتمامات عراقية للحكومة الأردنية بعبور المسلحين من الأردن للعراق. وسحب الأردن لسفيرها يدل على مدى توتر العلاقات الأردنية العراقية.

وقبل مؤتمر القمة العربية الذي إنعقد في الجزائر حدث تحول في العلاقات بين الأردن والعراق بعد لقاء رئيس الوزراء الأردني مع الرئيس العراقي السابق (غازي الياور)، والإتفاق على عودة السفير الأردني إلى العراق وإحتواء الخلاف بعد أحداث الحلة. ولقد وصف فيصل الفايز رئيس الوزراء الأردني بأن الأزمة ما هي إلا أزمة عابرة وأن بلاده تحرص على علاقات متميزة مع الشعب العراقي، وقد أكد (هاني الملقني)، وزير الخارجية الأردني أن السفير سيعود إلى العراق وقال عقب لقائه بوزير الخارجية العراقي (هوشيار زيباري) بالعاصمة الجزائرية إنه "لا توجد أزمة بين الأردن والعراق ولا توجد أزمة بين الأهل والأهل" مشيراً إلى أن الأردن يتفهم الغضب الكبير الذي حدث في منطقة الحلة وفقدانهم أبنائهم في هذا العمل الإرهابي. ولقد برر (الملقني) إستدعاءه للسفير الأردني بأن إستمرار المظاهرات في العراق بعد حادثة الحلة جعل السفارة والعاملين بها في خطر كبير مما دعا إلى إستدعاء السفير للتشاور حول أفضل الأماكن التي يمكن أن يعيش فيها لحين إنتهاء المظاهرات، وقال أن وزير الخارجية (هوشيار زيباري) أكد على وجود أماكن مؤمنة لإقامة السفير. ومن ناحية أخرى قال وزير الخارجية العراقي أن قيام العراق بإستدعاء السفير العراقي ليس قائماً على الفعل ورد الفعل ونفى أن تكون هناك أزمة بين العراق والأردن بمعنى الأزمة، ولكن ما حدث هو شعور العراقيين بالمرارة بعد أحداث الحلة مؤكداً أن العراق سيعمل مع الأردن في محاولة إحتواء هذه الأحداث ومعالجتها وقال "أتوقع من الأخوة في الأردن مراعاة حساسيات ومشاعر الشعب العراقي".¹

ومع مرور الوقت ووضوح المشهد السياسي العراقي بدأت المياه تعود الى مجاريها واخذ الهدوء يعود الى العلاقات بين الطرفين منذ العام ٢٠٠٦ بعد مجيء رئيس الوزراء (نوري المالكي) إلى الحكم وموافقة العراق على تزويد الاردن بالوقود بأسعار تفضيلية، لذا فقد شكل هذا التاريخ نقطة تحول في السياسة الأردنية تجاه العراق تمثلت في الانغماس أكثر بالوضع العراقي، والكف عن

¹ . جريدة الشرق الاوسط (لندن)، العدد ٩٦٥٨، ٨-٥-٢٠٠٥. كذلك ينظر: جريدة الشرق الاوسط (لندن)، العدد ٩٦٥٩.

نتائج خسارة الاستثمارات الضخمة العراقية العاملة في الأردن والتي بموجبها استطاع الأردن استيعاب هذا العدد الكبير من اللاجئين طوال العقدين الفائتين. أي أن الأردن عليه في هذه الحالة اتخاذ قرار خطير ومصيري إزاء التعامل مع العراق أو تحديد شكل وطبيعة محتوى علاقته مع العراق، قرار لا يستطيع فيه الاستمرار بلعبة التوازنات السابقة التي فرضت عليه، إذ استطاع بكفاءة الموازنة ما بين مخاوفه الأمنية وبين تطلعاته (واحتياجاته) الاقتصادية.^١

فقد شكلت المصالح المتبادلة بين البلدين أساس العلاقة بينهما خلال العقدين الماضيين وانعكاس ذلك على علاقات العراق مع العالم، فالعراق يتمتع بمركز الظهير القوي للسياسة والاقتصاد الأردنيين، فضلاً عن أن العراق هو البلد الذي يمثل العمق الاستراتيجي للأردن عندما تحيط به المخاطر، وفي الوقت نفسه كان الأردن بوابة العراق للعالم الخارجي بعد أن بات متعذراً على العراق استخدام موانئه البحرية خلال العقدين الماضيين ما دفع البلدين بقوة باتجاه بعضهما. وتعمقت العلاقة بعد أحداث عام ١٩٩٠ وبدء العقوبات الدولية على العراق، إذ أصبحت عمان، بمرور الزمن، الموضوع الاقتصادي الأول والرئيس للعراق بعد بغداد ذاتها، وقد حققت الأردن منافع اقتصادية كبيرة جداً بسبب مواقفها السياسية المؤيدة للعراق، ويكفي للتذكير فقط كميات النفط الكبيرة التي كان يحصل عليها الأردن مجاناً من العراق ولسنوات طويلة جداً والتي توقفت مع احتلاله عام ٢٠٠٣.^٢

ومع التغيير السياسي الذي حصل في العراق عام ٢٠٠٣، وتغيير أطراف المعادلة السياسية العراقية، وتولي السلطة من قبل احزاب تحمل فلسفة ورؤى وتوجهات مختلفة تماماً عن فلسفة النظام السابق، حتى لو كانت تلك التوجهات على حساب علاقات العراق العربية المميزة، الأردن تحديداً، والتي بنيت قبل الاحتلال، والتي طالما بقيت من وجه نظر البعض، مؤيدة لسياسات النظام العراقي إزاء ابناء شعبه.

^١ السيد أبو داود، هوامش على الانسحاب الأمريكي من العراق، صحيفة العرب الاردنية، العدد الصادر في ٢٠١٠ / ٨ / ٣١.

^٢ عزام جرار، الأردن والعراق: علاقة إستراتيجية.. ومصالح متناقضة!!

هذه التوجهات الجديدة للقيادة العراقية الجديدة أثارت مخاوف الأردن وقيادته. وتنامى الخوف أكثر عندما تجاهلت الإدارة الأمريكية مخاوف حلفائها أو شركائها في المنطقة ورفضها الاستجابة إلى نصائح قدمت لها من جانبهم، مثل تأجيل الانتخابات التي أجريت في كانون الثاني ٢٠٠٥، ثم رفض الأخذ بنصائحهم في عدم الاستعجال بإقرار الدستور في ظل استمرار مقاطعة أطراف عراقية كبيرة لها، ساهمت هذه المواقف بإعلان العاهل الأردني عن مخاوفه وتحذيراته التي صرح بها بإمكانية قيام هلال شيعي بزعامة إيران في المنطقة، في ظل انعدام تجاوب الولايات المتحدة للمخاوف الأردنية ورفضها التعامل مع تلك النصائح.^١

وإذا ما القينا نظرة على أثر الانسحاب الأمريكي في طبيعة العلاقة التي سترتبط العراق بالأردن، نجد ان هنالك رؤى اردنية حول تداعيات انسحاب الولايات المتحدة من العراق، من انه سيتترك عراقاً مقسماً إلى ثلاث فدراليات. وهنا ستبرز عدد من التداعيات على مستوى العلاقات بين الأردن والعراق. ولعل أهم المخاوف الاردنية ما يتعلق بإعادة إحياء مشاريع سابقة على مستوى إعادة رسم الخريطة الإقليمية في المنطقة، وخصوصاً تلك المتعلقة بالكونفدرالية، سواء كان من جانب الأردن ضمن حلم يرى البعض أنه راود العائلة الهاشمية ولازال، وصرح به أكثر من مسؤول في هذه العائلة خلال العقود التسع الماضية، اي منذ قيام الدولة العراقية في أوائل القرن الماضي بزعامة هاشمية، حلم يطمح إلى حكم يمتد من محافظة الأنبار إلى مدينة رام الله في فلسطين. أو جاءت من جانب أطراف أخرى تطمح إلى تصدير مشكلاتها الداخلية للخارج، خصوصاً أولئك الذين يسعون باتجاه حل قضايا المنطقة وخصوصاً القضية الشائكة وهي قضية فلسطين وجوهرها قضية اللاجئين باستيعابهم في مشاريع كونفدرالية، تطرح بين الفينة والأخرى بصيغ وطروحات مختلفة (وضمن مشاريع الوطن البديل).^٢

١. صحيفة الخليج الإماراتية، العدد الصادر في ٢١/٦/٢٠٠٩.

٢. إبراهيم أسامة العرب، الوجه الحقيقي للانسحاب الأمريكي من العراق، صحيفة الخليج الإماراتية، العدد الصادر في ٤ ايلول ٢٠١٠. كذلك ينظر: ظافر محمد العجمي، الانسحاب من العراق: الانتداب يعوض الاحتلال والجواسيس يخلفون المارينز!، صحيفة العرب الاسبوعي، العدد الصادر في ٢٠/٨/٢٠١٠، ص ١٢.

القطيعة والتوتر. كما أن ما فرقته الاحداث جمعه الواقع على الارض، فمئات الالوف من العراقيين يعيشون في الاردن، والذين هاجروا اليها هاجروا بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني الذي عانى منه العراق منذ عام العام ١٩٨٠ ابان الحرب الايرانية العراقية، وعليه يمكن القول بان العراق والاردن، وضمن فلسفة الحكم والدستور فيهما، قد تجاوزا كثيراً من نقاط الخلاف بينهما، والتوجه الى الاهتمام بالشؤون الداخلية، وغلبة مبدأ عدم التدخل السياسي للطرف الاخر، لمصلحة علاقات طبيعية الهدف منها خلق الامن والاستقرار، وما يوفره التعاون من فائدة مشتركة للطرفين. مما تقدم نستطيع القول ان العلاقات الثنائية التي تربط الجانبين العراقي والاردني والمصالح المشتركة بينهما، تعد عوامل قوة تدفع نحو للتقارب والتعاون ونبد عوامل الفرقة والضغينة بينهما، وهذا ما اثبتته تجارب الماضي. فعلى الرغم من المنعطفات الكبيرة التي مرت بما تلك العلاقة على مدار العقود الماضية الا انها سرعان ما تعود الى مسارها الطبيعي والصحيح. فالاردن، بالرغم من محدودية امكاناتها وقدراتها، الا انها تتمتع بثقل سياسي مؤثر، نظراً لما تقوم به من ادوار محورية في المنطقة، من خلال مشاركتها في حل الكثير من المشكلات التي تثار فيها، فضلاً عن انها تعد طرفاً رئيساً في معظم محادثات السلام العربية الاسرائيلية وبالنتيجة فان هذه المكانة التي يتميز بها الاردن جعلها دولة لها وزنها في اي تغييرات قد تشهدها المنطقة، ومنها التغيير الذي حصل في العراق باحتلاله عام ٢٠٠٣، وما تبعه من مستجدات سياسية شهدتها الساحة العراقية بعد تغيير النظام السياسي فيه.

كما كان للاردن دور واضح في مسار العلاقة المستقبلية مع العراق من خلال اللمسات الواضحة التي تركتها اثناء توقيع الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية والتي عرفت باتفاقية سحب القوات الامريكية، من خلال طرح وجهة نظرها حول ما ستؤول اليه الاوضاع في العراق والمنطقة بشكل عام في حال تم الانسحاب على وفق صيغ واليات غير مدروسة او محسوبة.

